

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٥٦٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، زاهي الشلبي .

المميز : حسام فتحي حامد دغمان .

وكيله المحامي عبدالله محمد الحروب .

المميز ضدها : الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق ممثلة برئيس مجلس

الإدارة و/أو مديرها العام و/أو من يمثلها قانوناً م.م.

وكيلها المحامي مأمون الفار .

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٢/١٩٣١٨) فصل ٢٠١٢/٧/١١
القاضي : برد الاستئناف الأول موضوعاً والثاني شكلاً المقدم للطعن في القرار
الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١١/١٢٢٩) بتاريخ
٢٠١٢/٣/٤ المقدم لرد الدعوى الصلحية رقم (٢٠١١/٩٠٦١) لعدة مرور الزمن
والقاضي : (بقبول الطلب فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده والمتمثلة بتعديل
رواتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة
قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ ورد دعوى المدعي عن هذه المطالبة لمرور الزمن
والانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده والمتمثلة
بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور

الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ وكذلك بدل الإجازات السنوية وإرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة إلى حين إصدار القرار النهائي في الدعوى الأصلية).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- إن الحقوق المطالب بها لا تخضع للتقادم القصير لأنها الأساس لحساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند حساب تلك الحقوق .
- ٢- إن الحقوق المطالب بها هي محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدها طيلة الفترة السابقة والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .
- ٣- إن ما منع المميز من المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها هو كونه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وإن القول بأن الحقوق العمالية لا تسمع الدعوى فيها على مرور سنتين من استحقاقها فإن هذا بالنسبة للعامل الذي ترك عمله وتراخى عن المطالبة بهذه الحقوق .
- ٤- وجود علاقة التبعية تمثل مانعاً أدبياً للعامل بالمطالبة القضائية لحقوقه من صاحب العمل أثناء وجوده على رأس عمله وينطبق نص المادة (٤٥٧) من القانون المدني .
- ٥- أخطأت المحكمة بعدم تطبيق نص المادة (٤٥٢) من القانون المدني من ناحية وجود العذر الشرعي ذل أن المميز لم يتمكن من إقامة الدعوى للمطالبة بحقوقه لوجود العذر الشرعي المتمثل بعلاقة التبعية التي تربطه برب العمل .
- ٦- إن الزيادات السنوية المطالب بها غير مفروضة بقانون العمل وإنما بموجب ما أقرته المميز ضدها للمميز وهو أمر لا يتناقض مع أحكام قانون العمل كونها تمنحه امتيازاً إضافياً لما يمنحه له القانون .

خمسة أيام رصيد إجازات عن آخر سنتين إلا أنهما تمنعت عن ذلك مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها تقدمت المدعى عليها بالطلب رقم (١٢٢٩/ط/٢٠١١) موضوعه رد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعل مرور الزمن المانع من سماعها .

قررت محكمة الدرجة الأولى الانتقال لرؤية الطلب وبتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ أصدرت قرارها بالطلب والذي قضت فيه :

١- قبول الطلب فيما يتعلق بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ ورد الدعوى عن هذه المطالبة لمرور الزمن .

٢- الانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعى ضده والمتمثلة بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض وأجور الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ وكذلك بدل الإجازات السنوية .

٣- إرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل بالدعوى .

لم يرتض الطرفان بالقرار فاستدعيا استئنافه .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٢/١٩٣١٨) تدقيقاً وبتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ أصدرت حكمها برد الاستئناف الأول موضوعاً والثاني شكلاً وإعادة الأوراق إلى محكمة الدرجة الأولى للسير في الدعوى من النقطة التي وصلت إليها .

لم يلقَ الحكم الاستثنائي قبولاً لدى المدعي (المميز) فطعن فيه تمييزاً بعد حصوله على الإذن بالتمييز رقم (٢٠١٢/٣٧٣١) تاريخ ٢٠١٣/١١/٣ الصادر عن رئيس المحكمة والذي تبلغه في ٢٠١٣/١١/١٧ وقدم لائحة تمييز بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢١ ضمن المدة والذي تبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٤/١/٥ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ طلب فيها رد التمييز موضوعاً .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول ومفاده أن الحقوق المطالب فيها لا تخضع للتقادم القصير لأنها الأساس لحساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند احتساب تلك الحقوق .

في ذلك نجد من الرجوع إلى لائحة الدعوى إن المدعي يطالب بتعديل راتبه باحتساب علاوات سنوية غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض وباقي أجور عن آخر سنتين وبدل رصيد إجازات عن خمسة أيام عن آخر سنتين وأن هذه المطالبات ناشئة عن قانون العمل فإن المستفاد من أحكام المادة (١٣٨/ب) من قانون العمل رقم (٨ لسنة ١٩٩٦) وتعديلاته أنه لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها ونشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور وعلى ضوء ذلك فإن هذه الحقوق موضوع المطالبة الواردة بلائحة الدعوى يمكن المطالبة بها مباشرة بعد استحقاقها حيث إنها تستحق للعامل بعد قيامه بعمله ومؤدى ذلك احتساب مدة مرور الزمن المسقط للدعاء بهذه الحقوق يبدأ بعد قيام العامل بالعمل ولا يجوز المطالبة بها بعد مرور سنتين على استحقاقها أي من تاريخ نشوء الحق المطالب به انظر تمييز (٢٠٠٥/١٨٦٠ و ٢٠٠٥/١١٣٧ و ٢٠٠٤/٢٢٥٦ و ٢٠٠٤/١٤٨٦ و ٢٠٠٣/٤٥٧٨) .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ومفاده أن الحقوق المطالب فيها محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدهما والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .

في ذلك نجد إن المشرع حدد المعذرة المشروعة القاطعة لمرور الزمن بالظروف القاهرة التي تحول بين الدائن والمطالبة بحقه كصغر السن والسفر والتوثيق والكوارث الطبيعية وعليه فإن الادعاء بأن المطالبة بحقوق المدعي العمالية محل نزاع لا يشكل عذراً شرعياً يمنع من تقديم الدعوى ولا يشكل سبباً لقطع التقادم وفقاً للمادة (٤٦٠) من القانون المدني لعدم توافر شروط قطع التقادم مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث ومفاده أن ما يمنع المميز المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها لديه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وأن المانع الأدبي يقطع التقادم .

المستفاد من المادة (٢/٣٠) من قانون البنات أنها تعتبر مانعاً أدبياً القرابة بين الزوجين وما بين الأصول والفروع أو ما بين الحواشي إلى الدرجة الثالثة أو ما بين أحد الزوجين وأبوي الزوج الآخر .

وإن الاحتجاج بالمانع الأدبي بين العامل ورب العمل لا محل له بهذه الدعوى لأن العلاقة بينهم علاقة عمل يحكمها قانون العمل والذي نظم من خلال نصوصه حقوق التزامات الفريقين والدستور كفل حق التقاضي للجميع والمحاكم مفتوحة أيضاً للجميع مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السببين الرابع والخامس ومفادهما وجود المانع الأدبي يستدعي تطبيق المادة (٤٥٧) من القانون المدني وأن عدم تطبيق المادة (٤٥٢) من القانون المدني لوجود العذر الشرعي يخالف القانون .

في ذلك نجد إن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد على هذين السببين ونضيف أن مطالبة المدعي ناشئة عن قانون العمل وينطبق عليها حكم المادة (١٣٨) من قانون العمل ولا مجال لإعمال حكم المادة (٢/٤٥٢) من القانون المدني التي تنص على عدم سماع الدعوى بحقوق العمال والأجور اليومية وغير اليومية بمضي سنتين عليها لتعلقها بعقد العمل وليس بقانون العمل انظر تمييز حقوق (٢٠٠٠/١٧٦) هيئة عامة مما يتعين رد هذين السببين .

وعن السبب السادس ومفاده أن الزيادات السنوية المطالب بها غير مفروضة قانون العمل وإنما بموجب ما أقرته المميز ضدها وهو أمر لا يتناقض مع أحكام قانون العمل والنظام الداخلي .

في ذلك نجد إن مطالبات المدعي بشأن الزيادة السنوية وتعديل الراتب واحتساب علاوات غير محسوبة وبفرق راتب غير مقبوض فإن هذه المطالبة متعلقة بالأجر والذي عرفته المادة الثانية من قانون العمل (كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أياً كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي) .

وعليه فإن هذه المطالبة يحكمها قانون العمل وهي ناشئة بموجبه وتخضع للتقادم المنصوص عليه بالمادة (٢/١٣٨) من قانون العمل مما يتعين رد هذا السبب.

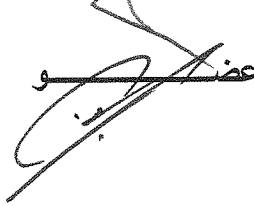
لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٨/١٠ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو

رئيس الديوان

دقق / أش

